السياحة ودورها في الاقتصاد الوطني والمحلي

الأستاذ الدكتور خزار محمد

مقدمة :

إن المتغيرات التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والمتمثلة أساسا في عولمة الاقتصاد وسقوط النظام الاشتراكي , دفعت بالبلدان النامية إلى الانفتاح علي العالم الخارجي وتحضير انضمامها الي المنظمة العالمية للتجارة , وتنفيذ برامج خوصصة واسع علي مستوي كل القطاعات , والعمل علي خلق قدرة تنافسية واسعة لاقتصادها القومي وتنويع صادر اتها بدلا من الاعتماد علي مادة أولية واحدة . وفي هذا السياق يلعب قطاع السياحة الدور الرائد, لذا بدأت دول العالم المتقدم والنامي منها – بالاهتمام بالقطاع السياحي وتنشيطه- باعتباره قطاعا بديلا لقطاعاتها الاقتصادية التقليدية , اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين عندما بدأ القطاع السياحي يحتل مكانة رائدة كقطاع له ثقل اقتصادي , وأصبح يحقق معدلات نمو مرتفعة بين مختلف دول العالم فيما عاد عام 2001 حيث سجل هذا القطاع الانخفاض الأول علي مدي أكثر من خمسين سنة وذلك بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. إنطلاقا من هذا يلاحظ أن معظم دول العالم في عصرنا أصبحت تنظر إلى السياحة كصناعة لها أسسها ومقوماتها , والتي إن أحسن استغلالها لأمكن للدخل القومي من السياحة أن يلعب دورا في

دفع عجلة التقدم الاقتصادي ودعم اقتصاديات الدول بما لايقل عن دور النفط وأثره في اقتصاديات الدول .

والجزائر في الآونة الأخيرة تسعي إلى الرقي إلى دولة سياحية وتعويض النفط الذي يميل إلى النضوب , باعتبارها صاحبة حضارة , ومن بين أقدم الحضارات التي عرفتها الدنيا , وما خلفته هذه الحضارة من آثار تعد جزء من الآثار العالمي . حيث نجد فيها الآثار الإغريقية والفينيقية والامازيغية والرومانية والإسلامية والعربية , وكذلك بما تملكه من مقومات سياحية طبيعية وخدمية وبشرية . وأنها تمثل السياحة فيها قطاعا مهما وحيويا يستطيع أن يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي وصولا للرخاء والرفاهية للمواطن الجزائري .

وعليه فالدراسية في هذه الورقة تحاول معرفة كيف يمكن لقطاع السياحة استخدام وتوظيف المقومات الأثرية والتاريخية والطبيعية والخدمية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر استخداما امثل , وبالتالي تحقيق عملية التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري . ومن جهة أخري التطرق إلى التحديات التي يواجهها القطاع السياحي في الجز اثر ويعض الحلول المقترحة لإيجاد سياسة سياحية وطنية لتطوير القطاع ليصبح محرك الاقتصاد الوطني .

1- السياحة في العالم

اعتبارا من أوائل الستينات , لم تعد السياحة ترفا بل تنامت ونشطت وأصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل , بعد أن كانت ترفا لفئة محدودة في المجتمع . وهكذا يلاحظ التطور الكبير للأنفاق

الحاصل في هذا المجال اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين , فنجد أن الإنفاق علي السياحة تطور من 2.1مليار دولار عام 1950 إلى 455 مليار سنة 1999 , في حين نجد أن عدد السواح انتقل من 20مليون سنة 1955 إلى 657 مليون سنة 1999.

وهكذا غدت السياحة الصناعة الأولي في العالم وشملت البلاد الصناعية الكبرى كبريطانيا وأمريكا واليابان , حيث أصبح عد د من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها : الإلكترونيات – الكهرباء – الحديد والصلب والنسيج والسيارات . كما أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة وغير مباشرة حوالي 11% من عدد القوي العاملة في العالم . فهي الصناعة الأولي من حيث تشغيل اليد العاملة , وأيضا أصبح لها دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبر ز أهمية السياحة من خلال التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية والذي يشير إلى أن عدد السياح في العالم قد بلغ 688.5 مليون سائح في 2001 وكان 697 مليون في 2000 بانخفاض 1.2 % وكان معدل نمو السياح قد بلغ 7% في 2002 . وكان الانخفاض في 2001 سببه أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والأوضاع الاقتصادية السيئة في مناطق مختلفة من العالم . وكانت منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي من المناطق الأكثر تأثرا بانخفاض السياحة 9 % في 2001 بسبب اعتبارها من دول المناطق الخطرة في العالم .

ووفقا للتوقعات فستبلغ حجم الإنفاق السياحي 1550 مليار دولار سنة 2010, وكذلك عدد السواح سيصل إلى 1018مليون سائح خلال نفس السنة . وعلبه فالسياحة إذا لم تعد للترفيه , ولم تصبح صناعة فقط بل أولي صناعات العالم .

2 - التنمية السياحية في الجزائر

إن التنمية السياحية تعني في واقع الأمر مجموعة من الحقائق والمتمثلة أساسا في

أ- الاتجاه نحو خلق أو دعم الصناعة التقليدية ذات الطابع السياحي والتي تساهم في خدمة القطاع .

ب- خلق وتطوير المناطق الجذب السياحي وتشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي وذلك وفقا للإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة

ت- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال السياحة وذلك لايتم ألا بإرسال بعثات إلى الخارج بعد التأهيل المحلي المطلوب .

ث- قدرة القطاع علي خلق فرص العمل الكثيفة المباشرة , كما يتميز هذا القطاع بخلاف القطاعات الأخرى بالقدرة علي إيجاد العمالة غير المباشرة , نظرا للدرجة العالية من التشابك التي توجد بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات . هذا وقد أشارت الدراسات أن كل وظيفة مباشرة

في القطاع السياحي توفر أمامها ما يقارب من ثلاث وظائف غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

ج- رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

ح- إن السوق السياحي العالمي يتميز باتساع الطلب وكبر حجمه وتنوعه , كما يتميز بالمنافسة بين المناطق السياحية لاستقطاب المزيد من حجم السياحة العالمية بهدف تعظيم العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى ضخ المزيد من العملات الأجنبية في شرايين الاقتصاد القومي .

من هذه الحقائق أعتبر القطاع السياحي في الجزائر قطاعا مهما ونامیا, وهناك فرص واعدة للسياحة. كما أن السياحة تخدم قطاعات أخري كالصناعات الغذائية وقطاع المنشآت والخدمات وغيرها. ويعتبر قطاع السياحة واحدا من القطاعات الاقتصادية الهامة في التنوع الاقتصادي المنشود . ولكن السؤال المطروح يتمثل في هل حظي القطاع السياحي باهتمام خاص في خطط التنمية التي نفذتها الجزائر ابتداء من عام 1967؟ للإجابة علي هذا التساؤل يمكن أن نلاحظ في بادئ الأمر أن الدول التي طورت مرافقها السياحية وعملت علي تشجيع السياحة هي البلدان غير النفطية خاصة, وقد أتجه اهتمام هذه البلدان نحو السياحة باعتبار أنها قد أخذت تشكل مصدرا هاما للعملات الأجنبية, عكس البلدان النفطية بما فيها الجزائر التي اعتمدت علي النفط كمصدر أساسي للعملة الصعبة , إذ يمثل النفط حوالي 98 % من الصادرات الجزائرية . بينما الافتقار إلى النفط يجعل من السياحة بالنسبة لهذه البلدان هدفا

اقتصاديا باعتبارها تكتسب هناك(شكل استخراجي ....للعملة الصعبة) .

ونجد أن البلدان العربية التي فاقت غيرها من دول المنطقة العربية في مجال تطوير السياحة هي حسب الأهمية : المغرب , لبنان , سوريا, الأردن, تونس ...

ويلاحظ أن الجزائر شرعت ببذل جهود جدية في مجال السياحة خاصة منذ عام 1966 مع صدور ميثاق السياحة , وقد اقتصر تطور السياحة في الجزائر علي ما قامت به الدولة في هذا المجال . وقد جاء ذلك نتيجة للنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر آنذاك . غير أن بلدانا أخري , كالمغرب وتونس والأردن ولبنان , اتخذت مسارا مختلفا , فجل الاستثمارات التي تمت في هذه البلدان كانت خاصة , وقد كان للاستثمارات الخاصة الأجنبية دور كبير في هذا الشأن , وهذا ما ستحاول الجزائر الاعتماد عليه الآن نتيجة لسياستها الانفتاحية وانتهاجها لاقتصاد السوق . إذ لم يعد الآن بنافع مطلقا حصر حجم الطاقات الجزائرية الاقتصادية في البترول والغاز أو في الذهب الأسود كما يسمونه . ولقد بات من الواضح للعيان أن القدرة السياحية للجزائر تحتل مكانة لا يستهان بها بين الدول , فالموقع الجغرافي الخلاب الذي يتوسط القارات والحضارات , جعل من الجزائر قطبا سياحيا غنيا , والمساحة الشاسعة التي تمتد علي محيط قدره 7000 كم , وساحلها المطل علي البحر المتوسط بمسافة 1200كم وجبالها العالية , جعلها ثامن دولة بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية .....الخ .

وعليه فقد تم إصدار ميثاق السياحة سنة 1966 حيث تمحورت التوجهات المسطرة حول النقاط التالية :

1- جعل أدوات السياحة مركزية
2- إنشاء مناصب شغل وجلب العملة الصعبة
3- انفتاح البلاد علي العالم الخارجي
4- إقامة منظومة للتكوين في مجال السياحة

كما تعتبر الوكالة الوطنية للتنشيط السياحي هي المسؤولة علي إدارة وتسيير المرافق السياحية وهي هيئة كانت تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة , ومع توسع القطاع وانتشاره الجغرافي تم إنشاء المؤسسات التالية :

- الشركة الوطنية للسياحة
- الشركة الوطنية للمحطات المعدنية
- وكالة السياحة الجزائرية التي كانت مكلفة بتسيير الفنادق المرتبة التابعة للقطاع العمومي

أما الوكالة الوطنية للتنشيط السياحي فمختصة في إنجاز الاستثمارات والترقية السياحية. وفي سنة 1976 تم إدماج مؤسسات الشركة الوطنية للسياحة ووكالة السياحة الجزائرية في مجمع جديد"التور"[1]. وفي ستة 1982قام القطاع بأول إعادة هيكلة تنظيمية مبنية علي اللامركزية والتخصص ولامركزية اتخاذ القرار , وكل ذلك كان مرفوقا بتعزيز قدرات الدراسة والإنجازات .

ففي مجال الاستثمارات فقد تحصل القطاع علي :

في المخطط الثلاثي علي مبلغ قدره 151.000.000د ج وبلغ عدد الا سرة المنجزة 2736.

المخطط الرباعي الأول : بلغ استهلاك الاعتمادات المالية لهذه الفترة ما قيمته 807.000.000 دج لعدد 7324 سرير

المخطط الرباعي الثاني : بلغت المصاريف المخصصة للإنجاز ما قيمته 1.242000.000 د ج

- وخلال سنتي 1978- 1979 بلغت الاعتمادات المستثمرة مبلغ 382.500.000 د ج ل 1620 سرير

- وفي المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 بلغت الاعتمادات المستثمرة 3.40 مليار دج ولم ينجز سوي 2872 سرير . فخلال الفترة 1967- 1984 تم إنجاز طاقة مجمعة للاستقبال بلغت 24378 سرير .

- أما المخطط الخماسي الثاني فكان يهدف إلى تدارك التأخر في الإنجاز حيث تقرر إنهاء أشغال 14900 سرير, وانطلاق أعمال البرامج المؤجلة السابقة والتي تبلغ طاقتها 6100 سرير. ولم تعرف إنجازات الفترة 1985- 1987 سوي استغلال 740 سرير, وهو رقم ضعيف يرجع إلى نقص التحكم في وظيفة استثمار مؤسسات التسيير. وعلي عكس ذلك فإن هذا القطاع قد استفاد بالنسبة للقطاع الخاص بمكانة مرموقة في نهاية الثمانينات, وقد تجسد ذلك في الموافقة علي 414 مشروع حتى سنة 1987, تتسع ل18239 سرير بمبلغ 2.4 مليار د ج .

وعلى كل فالسياسة التي اعتمدها المخطط للوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية السياحية فهي تنويع المرافق السياحية علي السواحل البحرية وفي مناطق المياه المعدنية والجهات الصحراوية ومرتفعات الجبال والغابات. وقررت الدولة أن تتوفر في ذلك طريقة إنشاء وحدات فندقية من الحجم المتوسط ومن النوع الذي يكون في متناول الطبقات الاجتماعية المتوسطة لتشجيع السياحة الشعبية.

وفي ميدان الشغل :

من أهم المزايا الاقتصادية لهذا القطاع هو قدرته علي خلق فرص عمل جديدة, سواء مباشرة أو غير مباشرة, نظرا للدرجة العالية من التشابك التي توجد بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهكذا نجد أن الزيادة الكبيرة في أعداد الجزائريين الباحثين عن العمل سنويا يجعل عملية التشغيل في قطاع السياحة كواحد من القطاعات ذات الأهمية في التنويع خيارا وهدفا استراتيجيا . وقد زاد عدد الشباب الجزائري للالتحاق بمختلف الوظائف والمهن في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة , لذا فإن التشغيل سيرتكز علي محورين :

أولهما: إيجاد فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من الخريجين للمستويات التعليمية المختلفة وتوفير فرص التأهيل لهم بما يتناسب واحتياجات القطاع .

وثانيهما: العمل علي توفير فرص عمل للإطارات العليا في مجال السياحة والفندقة واعداد تكوين جيد لهم محليا وفي الخارج .

ولكن يبدو أن مناصب الشغل الموفرة من طرف القطاع منخفضة مقارنة بالدول الأخرى كتونس مثلا. فقد حققت السياسة التونسية قفزة نوعية خاصة في مجال توفير مناصب الشغل, إذ تم خلال سنة1999 خلق 75 الف متصب شغل مبشر وأكثر من 230الف منصب شغل غير مباشر .

ومن حيث مساهمة القطاع في خلق القيمة المضافة فبلغت في سنة 1996 بالتقريب 31888.2 مليون دينار من إجمالي القيمة المضافة التي بلغت 2047685.9 مليون دج . أي أن السياحة الجزائرية لاتساهم الابنسة 1.5% من القيمة المضافة الكلية , وهذا ما يدل علي أن السياحة في الجزائر تساهم بنسبة ضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة السابقة .

وخلال التسعينات وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فقد تطور عدد الآسرة من 62000 سرير في عام 1995 ا لي 76000 سر ير في عام 1999, بينما عدد الفنادق فقد زاد من 653 فندق في 1995 إلى 800 فندق في 1999, بينما معدل الاستعمال للأسرة لم يتجاوز 38% في 1999 . وأن عدد الفنادق ذا خمسة نجوم لم بتجاوز عددها 8 فنادق في سنة 1995 ليبلغ 12 في 2000.

وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر 1.136938 سائح في 1990 لينخض عدد السياح إلى 519576 سائح في 1995 بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر وانتشار الإرهاب, وتطور هذا العدد ليصل إلى 988060 سائح في 2002 .

ويبقي هذا العدد ضئيل جدا مقارنة بالفترة السابقة وبالنسبة للدول

الأخرى, وهذا ما يدل علي عدم الاهتمام بالسياحة في الجزائر.

وبالمقارنة مع بعض الدول العربية كتونس مثلا, فنجد من بين جميع النشاطات في القطاع الثالث, تحتل السياحة بالتأكيد مكان الصدارة وتتمتع بأكبر الإمكانيات الاقتصادية, فقد حققت السياحة التونسية قفزة نوعية, إذ تطور عدد الأسرة من 4 آلاف سرير في بداية الستينات إلى 100الف سرير سياحي في أواخر الثمانينات وحوالي 180الف سرير في التسعينات .

ويمثل القطاع 5% من الناتج المحلي الأجمال للبلاد ويوفر 54 %من موارد تونس من العملة الصعبة, ويساهم بالتالي بتغطية 58%من عجز الميزان التجاري, ويخلق 75 ألف منصب شغل مباشر وأكثر من 230 ألف منصب شغل غير مباشر. وينتظر أن تحقق تونس تدفقا سياحيا هاما في السنوات القادمة , إذ ستستقبل أكثر من 5ملايين سائح خلال سنة 1999. وهذا عكس الجزائر التي عرفت تراجع تدفق السياح إليها بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة .

وهنا بمكن القول أن عملية التنمية في مجال السياحة في الجزائر أصبحت ضرورة وطنية لتحضير مرحلة ما بعد البترول, ويجب العمل علي تهيئة المناخ الملائم لصناعة سياحية جزائرية متطورة بغية الحصول علي الحجم الملائم من الطلب السياحي العالمي.

3 – التحديات التي يواجهها قطاع السياحة في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية, نظرا لتداخله وتشابكه مع القطاعات الأخرى والدور الذي يلعبه في تفعيل هذه القطاعات. كما أنه يعتبر أكبر القطاعات التي توفر فرص العمل المباشرة وغير المباشرة كما بينت الدراسة آنفا .

ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بزيادة رقعة ومساحة تنمية القطاع السياحي ورفع نسبة التشغيل فيه من الأمور التي يجب الاهتمام بها. الأن هنا ك بعض التحديات التي يواجهها هذا القطاع في الجزائر بشكل عام: نقص خدمات البنية الأساسية في المناطق ذات الثراء السياحي, ومحدودبة الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال السياحي, والقصور في الترويج للمشروعات السياحية وعدم كفاية مصادر التمويل لتلك المشروعات وارتفاع أسعار الخدمات السياحية مقارنة بالخدمات السياحية في بعض البلدان المجاورة .

وفي هذا الصدد نجد أن من بين التحديات الكبيرة التي تواجهها السياحة الجزائرية هو نقص التنشيط والترويج للمشروعات السياحية وتدني مستوي الخدمات السياحية, الأمر الذي لا يوفر كل الحظوظ للسياحة الجزائرية للمنافسة والنفاذ إلى أسواق وشرائح وأوساط جديدة. وبكفي أن نأخذ علي سبيل المثال فرنسا الدولة الأولى في العالم في عدد السياح الذين يقصدونها, إذ زارها عام 1999حوالي 71 مليون سائح أي 10 %من السياحة العالمية وأنفقوا فيها 33 مليار دولار .

وإسبانيا الدولة الثانية في العالم في عدد السياح وهي الدولة الأولي في الإنفاق علي التنشيط والترويج , حيث أنفقت عام 1997 مبلغ 71 مليون دولار وزارها 43 مليون سائح وأنفقوا 26.6 مليار دولار . وهذا يعني أن إسبانيا تنفق 1.65 دولار علي التنشيط والترويج لترغيب كل سائح واحد . ولقد دلت الإحصائيات أن ما أنفقه السائح بإسبانيا يعادل 614 دولار, وبالتالي فإن كل دولار انفق علي التنشيط والترويج جلب لأسبانيا عائد يساوي 372 دولار .

وعليه فإنه لايمكن تحقيق صناعة سياحية هامة والتصدي للتحديات التي تواجهها ألا إذا رافق ذلك جهد هام بالتنشيط والترويج وهو ما بجب العمل به من أجل النهوض بالسياحة الجزائرية .

4- الاستراتيجية المقترحة لترقية السياحة فى الجزائر

ركزت الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري علي تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل علي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة , والموقع السياحي المتميز للجزائر . وبالتالي فإن الاستراتيجية المستقبلية للسياحة في الجزائر تعمل علي جعل الجزائر محطة رئيسية ومنطلقا للسياح الأجانب للمنطقة من وإلي الدول المجاورة, بالإضافة إلى أن الرؤية المستقبلية للقطاع ترى أن القطاع السياحي أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني ويعتمد بشكل رئيسي علي القطاع الخاص والأيدي العاملة الوطنية إضافة إلى مدخلات الإنتاج المحلية .

وانسجاما مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري وأهدافه طويل المدى والمتصلة بقطاع السياحة والارتكاز علي ما يتمتع به القطاع من إمكانيات ومقومات, وفي ضوء تحليل نتائج التوقعات المتصلة بالسوق العالمية للسياحة, تم تحديد أهداف القطاع فيما يلي :

1- تحقيق معدلات نمو مرتفعة في التشغيل
2- رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي
3- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في تنمية القطاع
4 – الحفاظ علي المقومات الاجتماعية والبيئية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة
5 - تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية السياحية.
5- تنمية الأيدي العاملة في القطاع ورفع مساهمة القطاع في التشغيل
6- إيجاد موارد ذاتية لتمويل المشروعات الهادفة إلى تنمية القطاع

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب زيادة حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاع, واعتماد حزمة من السياسات والآليات لمقابلة التحديات التي بواجهها القطاع, وتشمل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتفعيل دوره في تقديم الخدمات السياحية حتى يمكن تحرير تجارة الخدمات السياحية, باعتبار أن الجزائر مقبلة علي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . وهناك الكثير من المؤشرات أن تحرير تجارة الخدمات السياحية من المتوقع له أثار إيجابية تتمثل في ار تفاع مستوى جودة المنتج السياحي الجزائري ,

حيث أن شركات السياحة الأجنبية التي سوف يتاح لها دخول الا سواق الجزائرية لها أنظمة متطورة وذات بنية عالية وكفاءة في مختلف مراحل العمل السياحي, بالإضافة إلى تطبيق الا فكار الجديدة التي تسهم في تحسبن و تطوير المنظومة السياحية . وهذا يمكن من رفع القدرة التنافسية في عمليات القطاع السياحي لمواجهة المنافسة العالمية وتحديات العولمة .

الخاتمة

من الدراسة السابقة اتضح أن ليس هناك اهتمام بالغ بالسياحة في الجزائر باعتبار أهميتها في التنمية الاقتصادية , بحيث يلاحظ نقص خدمات البنية الأساسية ومحدودبة الاستثمار الأجنبي والمحلي ونقص الوعي والثقافة السياحية , و تعتبر أهم التحديات التي تواجه قطاع السياحة في الجزائر . وبالتالي لابد من اعتماد مجموعة من السياسات والآليات لمقابلة التحديات التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر كما بينت الدراسة سابقا .

ومن أجل النهوض بالقطاع مستقبليا وترقيته إلى مستوي السياحة العالمية فإن الدراسة توصي بالآتي :

1- إن السياحة هي صناعة المستقبل وبالنسبة للجزائر فهي أساسية ورئيسية وضرورية لدعمها وتقدمها وتنميتها في القرن الواحد والعشرين , وبالتالي لابد من توفر الاستقرار والأمان والأمن والتي هي مستلزماتها الأساسية .
2- إن مخزون النفط محدود وقد ينضب يوما , أما الآثارو الحضارات فهي باقية وسيؤدي الاهتمام بها وابرازها إلى تشوق العالم للتعرف عليها وعلي حضارتها , ولو تم التركيز علي صناعة السياحة واستثمارها بالشكل الأمثل لجلبت لنا دخلا بالقطع الأجنبي يفوق جميع أنواع الصادرات والصناعات والموارد الأخرى , خاصة بأنها ستزداد باستمرار دون أن تنضب ودون أن تكلفنا استثمارات ضخمة إضافية سنوية مع تشغيل هام لليد العاملة ورفع مستوي البلد الثقافي .

3- يحب تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في السياحة عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في السياحة بالدرجة الأولى , وتقديم تسهيلات في إنشاء مشاريع مختلفة وإزالة القيود البيروقراطية التي تعرقل الاسنثملر في السياحة مع توفير الأراضي اللازمة لاقامة المشاريع السياحية دون تمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب . وهذا من شأنه سيجذب الاستثمارات إلى قطاع السياحة .

4- أتشاء البني التحتية الملائمة في المناطق السياحية ويشمل ما يعرف بالمرافق العامة وهي: مياه الشرب والصرف الصحي . والصرف الصحي , الكهرباء , الهاتف والاتصالات والنقل بكافة أنواعه : البري والبحري والسك كي والجوي .

5- إقامة بني أو متطلبات لخدمة السياحة: البنوك, الأسواق التجارية.....

6- تأهيل وتدريب الإطارات البشرية في مجال السياحة وذلك لايتم إلا يارسال بعثات إلى الخارج بعد التأهيل المحلي المطلوب .

7- التنشيط والترويج بالمنتجات السياحية الوطنية والعمل بزيادة الارتقاء لمستوي الخدمات السباحبة في اتجاه يوفر للسياحة الجزائرية كل الحظوظ للمنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية

ومن هنا بمكن القول أن هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى قيام حركة ونهضة سياحية تحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعي من التنمية . وأن عملية التنمية في مجال السياحة في الجزائر أصبحت

ضرورة وطنية بتهيئة المناخ العام لصناعة سياحية جزائرية متطورة بغية الحصول علي الحجم الملائم من الطلب السياحي العالمي .

المراجع

1- مدحت أيوب, تحرير تجارة الخدمات ودوره في دعم التعاون العربي, مركز زايد للتنسيق والمتابعة, دولة الإمارات العربية المتحدة .2003

2- محمد يلقاسم حسن بهلول, سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر

3- عبد الحميد الإبراهيمي, أبعاد الاندماج العربي واحتمالات المستقبل , مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان , 1981

4- تقييم مخططات التنمية, الجزء الأول والثاني , سبتمبر 1983

5- أسامة المجدول, العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ", الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2000

6- خزارمحمد وعايشي كمال, المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر, مجلة الأحياء, تصرها كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية, جامعة باتنة, العدد السابع 2003

7- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987 أبو ضبي

8- الديوان الوطني للإحصائيات, الدليل الإحصائي للجزائر , رقم 18